CD/PV.1116

2 September 2008
Arabic
Original: English

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وستة عشر بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف يوم الثلاثاء، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/١٥ صباحاً

الرئيس: السيد خرمان موندارائين **هيرناديس**.....(فنزويلا)

(A) GE.08-63262 061109 091109

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*) أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١١٦ لمؤتمر نزع السلاح. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين اليوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أودع، باسم المؤتمر وأصالةً عن نفسي، سفير تونس السيد العبيدي، الذي عيِّن وزيرا في حكومة بلاده. وبالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، يطيب لي أن أعبر لممثل تونس، السيد الوزير العبيدي، عن عميق امتناننا لمساهماته العديدة القيّمة في مساعينا أثناء توليه لمنصبه، وكذا مُتمنّيانا الصادقة له بالتوفيق في المهمة الجديدة الموكلة إليه.

وأود الآن أن أتحوّل إلى قائمة المتكلمين في اجتماع اليوم. المتكلم التالي على قائمتي ممثل دولة غير عضو في المؤتمر. أعطي الكلمة لسفير جورجيا السيد جورجي غورجيلادزي.

السيد غورجيلادزي (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*) طيلة الأسبوعين الماضيين، أحطنا الممثلين لدى مؤتمر نزع السلاح علما فيما يخص الوضع الراهن في جورجيا. وفي الوقت ذاته، أرى أن من المهم إعطاء بعض الإيضاحات فيما يتعلق بالبيانات المدلى بها في الأسبوع المنصرم التي تفسر تفسيرا خاطئا الوقائع على الساحة متغاضيةً كلّيا عن مبادئ وقواعد القانون الدولي. لذا، أود أن أنتهز هذه الفرصة أولاً لتسليط بعض الضوء على المسائل التي أثارها الممثل الروسي وثانياً لإطلاعكم على ما استجدّ.

لقد أبطل الغزو من طرف الاتحاد الروسي وما لحقه من أعمال جميع أشكال حفظ السلام وتسوية النزاعات المعمول بها حتى الآن، والموضوعة بواسطة اتفاقات ثنائية وفي إطار رابطة الدول المستقلة.

وهناك من يجادل بأنه ليس بين الاتحاد الروسي وجورجيا و لم يكن نزاعٌ مسلح. وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى الأحكام ذات الصلة من المادة ٢ من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، التي لا تستوجب الإعلان رسميا عن الحرب لكي يكون النزاع المسلح قائما بين دولتين؛ فاستعمال القوة عنصر كاف لذلك. وفي غمرة النزاع المسلح، إن أغارت دولة ما حتى ولو على جزء من إقليم دولة أخرى، أصبحت بذلك قوة محتلة خاضعة للإطار القانوني ذي الصلة بمقتضى القانون الإنساني الدولي.

مع الأسف، تجاهلت القوات المسلحة الروسية واجباتها عملاً بقانون الاحتلال، منغمسةً في السلب والنهب ومعاملة المدنيين معاملة قاسية عديمة الإنسانية ومرتكبةً جرائم بدافعٍ عرقي في منطقة تشينفالي. فالصور التي التقطتها سواتل اليونسات لقرى جورجية محترقة تقيم الدليل الساطع على الأفعال المذكورة آنفاً. وبالمثل، وحفاظاً على الموضعية في هذا الأمر، نحث جميع أصحاب المصلحة المهتمين على زيارة الموقع الشبكي لمنظمة رصد حقوق الإنسان، الذي يحتوي على سرد للتفاصيل وشهادات شهود عيان. وهذه البيّنة لا يمكن أن تكون موضع شك.

وكثيراً ما تشيد السلطات الحكومية الروسية بدولتها باعتبارها "ضامناً" للأمن والاستقرار في القوقاز. حسناً، ربما يكون هذه هو تعريف حربي الإبادة الجماعية في الشيشان ودعم التطهير العرقي المسلّط على الجورجيين في أبخازيا ومنطقة تشينفالي في جورجيا في مطلع تسعينات القرن العشرين والآن. لكننا، نحن معشر الجورجيين،، وعلى خلاف الروسيين، لا نسعى إلى إصدار حكم أحادي ونعتبر أن التقدير والتقييم الموضوعيين الخبراء هم الذين ينبغي أن يجروهما. ولهذا، فإن جورجيا تحتكم إلى المجتمع الدولي للقيام بتحرٍ كامل وموضوعي لاستبانة كل الظروف والملابسات.

بعد قولي هذا، لا أعتقد أن الاتحاد الروسي، الذي ما هو بمجلس الأمن ولا بمنظمةٍ دوليةٍ، لا يمكنه ولن يباح له أن يقرر أحاديا ما هي التدابير التي تتخذ على أراضي دولة أخرى. وفي هذا المضمار، ما برحت جورجيا ترحب على الدوام بانخراط المجتمع الدولي في العملية السلمية فيما يتصل بالنزاعات الطويلة الأمد، بينما ما انفكت روسيا تستنكف عن فضّ المشاكل على شاكلةٍ دولية.

وقد نوقشت أيضا إبّان الجلسة الأخيرة مسألة دور "قوات حفظ السلام" الروسية المزعومة المرابطة في مناطق النزاع في جورجيا. وفي حين أن البيان أشار إلى "دورها المسالم المحترم" منذ تسعينات القرن الماضي، فإنه أسقط الإشارة إلى أنه ما من قوات لحفظ السلام إلا ويجب أن تكون محايدة ونزيهة.

وما ينبغي التشديد عليه، بوجه خاص، هو أن القوات المسلحة الروسية منشورة حاليا وبصفة غير قانونية في ما وزراء مناطق النزاع، محتلةً أجزاء كبيرة من أراضي بلادي.

لم يعد هناك شك في أن الاتحاد الروسي طرف في النزاع في جورجيا وليست له بالتالي مبررات سياسية أو أخلاقية للعمل كميسّرٍ للعملية السلمية الرامية إلى حل النزاعان في جورجيا. وفي هذا الصدد، أدرجنا معلومات – هي عبارة عن صور ومعطيات تتعلق بمسؤولين روسيين ما فتئوا يعملون أو هم يعملون الآن بوصفهم حكاما فعليين لأنظمة انفصالية – مما يؤكد مرة أخرى ما يمارسه الاتحاد الروسي بصفة مباشرة، في تلك النزاعات، من دور وسيطرة.

ولا بد من التوكيد على أن جورجيا لم تنهِ العملية السلمية، لأننا ندرك أهميتها. وإن حكومتي تظل ملتزمة بإحلال عملية سلمية جديدة وفعّالة بالتعاون مع المجتمع الدولي. ونقترح الاستعاضة عن شكلي التفاوض وحفظ السلام المنتهيين، اللذين انتفيا بغزو الاتحاد الروسي لجورجيا، بآليات دولية ومحايدة لحفظ السلام.

واسمحوا لي أن أطمئنكم بأن حكومة جورجيا تظل ملتزمة أشد ما يكون الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار المؤلف من ست نقاط، الذي توسط فيه رئيس الجمهورية الفرنسية، وكذا باشتراطات رسالة الرئيس ساركوزي الخاصة بذلك والإيضاحات المرفقة بها.

ليس مؤتمر نزع السلاح منتدى ملائما للغوغائية، التي تذكر بالأزمنة السوفياتية الغابرة، أو مناقشة كم سنة مضت على استقلال هذه الدولة أو تلك. بيد أنني أعتقد جازماً أن من حق أية دولة مستقلة أن تحترم الدول الأخرى سيادتها وسلامة أراضيها في جميع المؤتمرات والمنظمات والمحافل الدولية.

إن قرار الرئيس ميدفيديف الصادر يوم ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨ والقاضي بالاعتراف باستقلال إقليمي أبخازيا، جورجيا، وأوسيتيا الجنوبية، جورجيا، يتجاهل أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة ويقوّض الاستقرار والأمن الدوليين، ويفسخ في سخرية توقيعه على اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي تحت الرئاسة الفرنسية يومي ١٥ و١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وروسيا، إذ تتعمّد حمل القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي على غير محملها، فإنها بذلك تحاول من طرف واحد أن تغير بالقوة العسكرية حدود دولة ذات سيادة. إن هدفها هو إعادة إقامة دائرة نفوذها ورسم خطوط فاصلة جديدة في أوروبا وتسعى إلى عكس التطور الديمقراطي للبلدان في منطقتنا إيذاناً بعهد سوفياتي استبدادي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*) شكرا، يا سيادة سفير جورجيا جيورجي غورجيلادزي. المتكلم الآتي على قائمة المتكلمين هو ممثل الاتحاد الروسي. تفضل، يا سيادة السفير لوشينين. لك الكلمة.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*) شكرا، السيد الرئيس. هذه هي المرة الثالثة التي تكون لي فيها فرصة التحدث إلى مؤتمر نزع السلاح لأبيّن الوضع فيما يتعلق بعدوان جورجيا على أوسيتيا الجنوبية. لقد بدا لي أن زملاءنا أدركوا بكل وضوح وبالضبط ما هي الأوضاع السائدة. لم تكن في نيتنا أن نتكلم، لكنني لا يسعني إلا أن أتقبّل العرض الذي قدم إلى وفدنا قبل بُرهة، من حيث الجوهر.

إننا نرى أن الجانب الجورجي، عوضا عن أن ينفذ بضمير حي مبادئ فض النزاع على أساس خطة ساركوزي – ميدفيديف، يحاول مجدّدا تصيّد الأعداء والجناة. وهذا شيء مؤسف، لا سيما في ضوء القرارات المتخذة البارحة في قمة الاتحاد الأوروبي المعقودة في بروكسيل. هناك، كما هو معلوم، صرّح الرئيس ساركوزي قائلا، على حد لسانه، إن الأحداث في جورجيا، "ليست مسوّغا للعودة إلى الحرب الباردة". هذا تصريح مهم جدا. وعلى كل واحد، بما في ذلك تبيلسي، ليس فقط أن يصغي إليه فحسب وإنما أن يبالي به.

ومن المعروف أن رئيس فرنسا يعتزم زيارة موسكو يوم ٨ أيلول/سبتمبر ومعه السيد باروسو والسيد سولانا. إننا نرحب بتلك الزيارة، التي يُتوخى منها أساساً وعلى وجه الدقة النظر في مسألة تنفيذ مبادئ ميدفيديف – ساركوزي الستة. هذه فكرة جيّدة. وأود أن أخبركم بإيجاز عن مجريات الأمور بخصوص تلك المبادئ.

المبدأ الأول هو عدم اللجوء إلى القوة. بطبيعة الحال، هذا المبدأ موجه، أولاً وقبل كل شيء، إلى الزعامة الجورجية. فعلى مرّ الأعوام، سعينا جاهدين دائما وأبداً، بما في ذلك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس الأمن، من أجل إبرام تبيليسي لاتفاق مع تشينفيلي وسوخومي يترسّخ فيه في شكل ملزم قانوناً مبدأ عدم جواز استعمال القوة لفض النزاعات. وقد رفض دائما اقتراحنا من طرف نظام ساكاشفيلي والآن نفهم لماذا. لهذا السبب، لا ريب أن تنفيذ المبدأ الأول يعتمد كليّاً على تبيليسي.

أما المبدأ الثاني فينص على الوقف النهائي لكل الأعمال القتالية العسكرية. وهنا أيضا الشيء الأساسي هو ردع ساكاشفيلي عن القيام بمغامرات عسكرية جديدة ومنع إعادة تسليح نظام أظهر، مراراً وتكراراً، طوال السنوات الأربع المنصرمة، ما هي الأغراض التي يستعمل من أجلها الأسلحة التي زُوِّد بها سرا وعلانيةً. مع الأسف، هناك أنباء، وهي أنباء مستجدّة، مفادها أن إعادة تسليح نظام ساكاشفيلي قد بدأ بالفعل. يلزمنا التفكير أين تقع المسؤولية في هذا المضمار. فيما يخص روسيا، فإن الأعمال القتالية المضطلع بها لإرغام المعتدي على الجنوح إلى السلم انتهت يوم ١٢ آب/أغسطس من هذا العام.

والمبدأ الثالث متعلقٌ بحرية الحصول على المساعدة الإنسانية. وأؤكد أنه ليست ثمة حواجز البتّة من جانب روسيا تعرقل ذلك. هذا ما تثبّت المجتمع الدولي منه من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وسائر المنظمات المشاركة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى أوسيتيا الجنوبية.

ويستلزم المبدأ الرابع عودة القوات المسلحة الجورجية إلى مواقعها الدائمة، أي ثكناتها. وهذا المبدأ يستحق أن يولى عناية خاصة، لأن البيانات المتوفرة الموثوق بها لا تسمح لنا بالحديث عن وفاء جورجيا بهذا المبدأ. ويجب أن تلعب بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورها في ضمان التقيد الصارم بهذا المبدأ.

ويتألف المبدأ الخامس من شقّين. فيما يتصل بانسحاب القوات المسلحة للاتحاد الروسي إلى خطوطها قبل بدء الأعمال القتالية، وقد انتهت هذه العملية. وعلاوة على ذلك، تتخذ قوات حفظ السلام الروسية، حسبما هو منصوص عليه في الشق الثاني من المبدأ، تدابير أمنية إضافية ولهذه الغاية، أنشئت منطقة أمنية حول أوسيتيا الجنوبية؛ وترابط فيها حاليا سرايا من قوات حفظ السلام الروسية يبلغ عدد أفرادها ٥٠٠ نفر.

والمبدأ الخامس وثيق الصلة بالسادس: الشروع في مناقشات دولية لكي يكفل لأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا سلام دائم. وهذه المناقشات تجري بالفعل على نحو حثيث في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث اتخذ قرار بانتداب عدد من المراقبين العسكريين يصل إلى ١٠٠ مراقب للعمل في بعثة المنظمة المذكورة، في جورجيا. وأود أن أشدد هنا على أن الجانب الروسي يرضيه أن يزداد عددهم. ونظرا للتجربة المحزنة نتيجةً للمطامح العدوانية

للزعامة الجورجية الحالية، فإن وظائف المراقبين العسكريين التابعين للمنظمة السالفة الذكر – أكرر أنني أعني هنا المراقبين الدوليين، المراقبين العسكريين الدوليين – يلزم أن تتركز على خفر المنطقة الأمنية، مع إيلاء اهتمام خاص لمحيطها الخارجي، أي الجانب الجورجي. وإن قوات حفظ السلام الروسية مستعدة للتعاون معهم عن كثب.

وفضلا عن ذلك، سوف يكون من الملائم، وهذا ما نعترف به، وجود شرطة دولية في المنطقة الأمنية. سيعطي ذلك بعدا دوليا آخر في الظروف التي تسود الآن. هذا كما قاله لنا عدة ممثلين لدول الاتحاد الأوروبي. ويمكن لتلك الشرطة أن تنشر في إطار ولاية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولربما بدعم من الاتحاد الأوروبي. وسنكون على استعداد للنظر في إمكانية مشاركة ممثلين روسيين في شرطة دولية تكون حاضرة في المنطقة الأمنية. وبالطبع، ما زال يلزم الاتفاق على المستوى الدولي على نظام تلك المنطقة، وفوق كل شيء على جميع الثوابت اللازمة لنزع السلاح منها.

وعلى غرار ذلك، سنكون أيضا على استعداد للنظر في مسألة زيادة تعاون قوات حفظ السلام الروسية مع العناصر الدولية الحاضرة في المنطقة الأمنية حول أبخازيا، وذلك بطبيعة الحال مع عدم نسيان تجربة التعاون النافعة الموجودة في هذه المنطقة بين قواتنا لحفظ السلام ومراقبي الأمم المتحدة العسكريين.

والحاصل أن الاتفاق على كل المظاهر الملموسة لنظام فعّال في المنطقة الأمنية يلزم تبيانه من الناحية القانونية وتوطيده بتوقيع الجانب الجورجي مع أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا على وثائق الضمانات المتبادلة بعدم استعمال القوة. وسيمكّن ذلك كله من التحرك بثبات صوب وضعٍ تُرصد فيه المنطقة الأمنية بحضورٍ دولي على أساس الضمانات السالفة الذكر.

وأود أن أتناول مسألة أخرى أثارها أيضا الممثل الجورجي بخصوص استعمال روسيا لأسلحة عنقودية ضد سكان جورجيا المدنيين. دعوني أعلن جازماً، مرة أخرى، أن روسيا لم تستعمل أية أسلحة عنقودية ضد سكان جورجيا المدنيين.

وأشير إلى معلومات صادرة عن منظمة إنسانية، هي منظمة رصد حقوق الإنسان، لكن ما هي الحقائق؟ هي أن تلك المنظمة نفسها شهدت في بلاغات صدرت مؤخرا أن القوات الجورجية استعملت أسلحة عنقودية في منطقة نفق روكي الذي يربط شمال وجنوب أوسيتيا. وهذا اعتراف له مغزى كبير. وليس من شيمة المنظمات غير الحكومية، قطعاً، أن تظهر عنها الموضوعية، إلا أنها كان عليها، في هذه الحالة، أن تعترف ببساطة بما وقع فعليا. تُرى، ماذا يمكن أن يقال عندما تؤكد وزارة الدفاع الجورجية ذاتها استعمال قنابل م٨٥ العنقودية – وهي، للتذكير، نفس القنابل التي استعملت في جنوب لبنان في عام ٢٠٠٦. وأود أن أسترعي الانتباه إلى أن نفق روكي هو المسلك الوحيد بين شمال وجنوب أوسيتيا وهو الذي كان يغصّ بحشود متدفّقة من اللاجئين الفارّين من العدوان الجورجي – والذين لا يقل عددهم عن ٣٠ ٠٠٠ شخص – كانت تعبره في الوقت الذي حدث فيه بالذات

ذلك القصف بالقنابل. ولو نجحت بالكامل تلك العملية التي استعملت فيها القنابل العنقودية، لكان عدد الضحايا أزيد بكثير.

هناك أناس يحاولون باستمرار اتهامنا بأن لنا مطامع امبريالية، وأننا نسعى إلى إحياء نظام استعماري وهلمّ جرا. أود أن أعطي معلومة تاريخية صغيرة. أنا أفهم أن هذا أمرا لا يعني حقاً مؤتمر نزع السلاح، لكن بما أن تلك المسائل قد أثيرت، لا أملك إلا أن أنبئكم ببعض التفاصيل. يلزم أن يؤخذ في الحسبان أن جميع الكيانات الجورجية أصبحت، عن طيب خاطر، جزءا من الإمبراطورية الروسية. غير أن المهم هو أن كلا منها فعل هذا في وقت مغاير. فالأول انضم على الإمبراطورية الروسية في منتصف القرن الثامن عشر، أي قبل ما يفوق ٢٥٠ سنة خلت، في فترة ما بين ١٧٤٥ و١٧٤٧. كان يومئذٍ كيانا واحدا متكونا من شمال وجنوب أوسيتيا. كانت أوسيتيا بشمالها وجنوبها تؤلف دولة واحدة. وفي مستهلّ القرن التاسع عشر، أصبحت جورجيا نفسها، عن طواعية، جزءا من روسيا، ولم تنضم أبخازيا، التي ظلت إمارة مستقلة، إلا بعد مرور ١٢ سنة، إلى الإمبراطورية الروسية. ذلكم هو واقع الأمر؛ وهذا ما تسنده الحقائق.

وفيما يتعلق بآخر وأحدث فترة، أدمجت جمهورية أبخازيا في جورجيا في عام ١٩٣١. جرى هذا في أيام الاتحاد السوفياتي. فمن جهة، لم يهم كثيرا آنئذٍ من الإقليم الذي ينتمي أو ينضم إلى الإتحاد السوفياتي؛ بيد أنه يلزم التذكير بأنه كان في الكريملين يومذاك جورجي ذائع الصيت، هو الرفيق ستالين، الذي شارك شخصيا في ابتكار نظام أو خطة "الحكامة الذاتية" ووضعه موضع التنفيذ. وفي هذا ساعده بنشاط مواطن جورجي شهير آخر، هو الرفيق بيريا، الذي أعاد توطين جورجيين بنقلهم من شتى مناطق جورجيا إلى أبخازيا وأوسيتيا قصد تغيير التكوين العرقي لتلك الأراضي.

وليس من قبيل الصدفة أنني أشرت إلى الخطة الستالينية "للحكامة الذاتية". لا يخفى أن سكاشفيلي قدم في الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة خاصة به لفضّ النزاع كانت، إن لم تخنّي ذاكرتي، متألفة من خمس نقاط. فالنقطة الأساسية كانت متمثلةً في منح أوسع شكل من الحكم الذاتي – أوسع شكل من الحكم الذاتي لأبخازيا وأوسيتيا. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك وعدٌ بتقديم دعم ومساعدة اجتماعيين واقتصاديين بعيدي المدى إلى أهالي أبخازيا وأوسيتيا. وقد مرت ثلاث سنوات على ذلك. والكل نسي تلك الخطة، ولم يعد أحد يتحدث عنها: لما؟ حسنا، لسبب بسيط هو أن لا أحد كان في نيته تنفيذها. لم يتلق أهالي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من تبيليسي روبلا أو دولارا أو يوروًا واحدا، ولا حتى لاريا جورجياً واحدا. كل المعونة التي تسلمتها أوسيتيا الجنوبية، حتى لمجرد العيش، للبقاء، أتتها من روسيا. أما عن السلطات والحكم الذاتي البعيدي المدى، فقد رأى الأبخازيون والأوسيتيون مثالاً مختلفا بالمرة، مثال عن منطقة أخرى من جورجيا، أدزهاريا، التي تتمتع، بموجب معاهدة كارس، التي دخلت روسيا وتركيا طرف فيها، بمركز خاص (المركز الخاص لأدزهاريا مبيّن

في تلك المعاهدة). فبدلا من السلطات الواسعة التي وعدت بها تبيليسي، حرمت أدزهاريا هي أيضا من حكمها الذاتي. وعلاوة على ذلك، حدث هذا بقوة السلاح، نعم بقوة السلاح. أو ليست تلك سياسة استعمارية؟

وفضلاً عن ذلك، وبالحرف الواحد، عقد منذ أيام فقط مؤتمر علمي وعملي في أنقرة معني بالاعتراف باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وقد نظمته المؤسسة التركية لبحوث السياسات الاقتصادية واتحادية الرابطات القوقازية. وخلص ذلك المؤتمر العلمي والعملي إلى أن أعمال روسيا كان لها ما يبررها تماماً وتستحق الدعم الدولي الشامل وأن الزعامة الجورجية يجب أن تُساءل أمام المجتمع الدولي عن سوء أفعالها وأن السلام مستتب في القوقاز في الأعوام الأخيرة بفضل قوات حفظ السلام الروسية وحدها.

وذُكرت هنا مسألة المشاركة في التراع. أود أن أخبر زملائي بما يلي: أولاً وقبل كل شيء، وحتى ٧ إلى ٨ آب/أغسطس من هذه السنة، لم تكن روسيا طرفا في التراع. فالتراع المسلح بين جورجيا وروسيا، الذي بدأ بهجوم جورجيا في ليلة ٧ إلى ٨ آب/أغسطس قد انتهى الآن. وثانياً، لم تمارس روسيا، وهي لا تمارس، السيطرة الفعلية على أراضي أوسيتيا الجنوبية أو أبخازيا أو هياكلهما الإدارية أو وحداتهما العسكرية. وعليه، لا يمكن أن تعزى إلى روسيا المسؤولية عن أعمال تلك الهياكل أو الوحدات. وثالثاً، لم تكن روسيا قوة محتلة وهي ليست كذلك. فقواتها المسلحة في أراضي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا لم تزاول وهي لا تزاول وظائف الهياكل الأساسية في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. حضورها إنْ هو إلا حضور عسكري. وأعتقد أن هذه النقاط وجيهة، سيما الآن وقد اعترفت روسيا باستقلال هاتين الدولتين الجديدتين. وختاماً، هناك نقطة أخيرة، هي أنه: في الوقت الذي تؤدي فيه القوات المسلحة الروسية وظائف بناء صرح السلام وحفظ السلام في أراضي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، فهي تفعل كل ما في الوُسع، بالتعاون مع الأجهزة المحلية لإنفاذ القوانين، للمحافظة على القانون والنظام.

ووُجِّه إلينا اللوم لاعترافنا باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. الاعتراف بالاستقلال كان خطوة قسرية، بيد أنها نتيجة حتمية لعدوان نظام ساكاشفيلي. ببساطة، لم يكن بالإمكان اتخاذ غير ذلك القرار. وهو قرار نهائي لا رجعة فيه.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*) شكرا، سيادة السفير لوشينين، على بيانك. بالتسلسل على قائمة المتكلمين، أعطي الكلمة لممثل تونس، السيد بلكافي.

السيد بلكافي (تونس) (*تكلم بالفرنسية*) شكرا، السيد الرئيس، على الكلمات الرقيقة التي قلتها في حق السيد العبيدي، الذي عيّن لتوه وزيرا للشباب والرياضة، ولمتمنّياتك له بالنجاح، التي لن أتوانى في تبليغها له. وإن السيد العبيدي، إذ لم يكن له متسع من الوقت للقاء بكم قبل أن يتسلم منصبه الوزاري، فقد كلفني بإبلاغكم، أنت يا سيادة الرئيس وكافة زملائه وأصدقائه، تشكّراته الصادقة وتقديره الخالص لما أبداه له على الدوام أعضاء مؤتمر

نزع السلاح، وفريق الرؤساء الستة والأمانة، من دعم وما أحاطوه به من لطف. ويرجو أنه لم يقصّر، بتعاونٍ منكم، في أن يجعل تونس تسهم خير إسهام ممكن في تقدم عمل مؤتمر نزع السلاح خلال عام له أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل المؤتمر. وطلب مني أيضا أن أعرب لكم، وأنا أنقل إليكم تحياته، عن تشجيعه وأصدق أمانيه بنجاح مؤتمر نزع السلاح. وأخيرا، ولو أن المجيء إلى جنيف متعذرٌ عليه قبل نهاية دورتنا، فإنه يأمل أن يعود في ظرف أسابيع لتوديعكم وتقديم احتراماته لكم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*) أشكر ممثل تونس، السفير بلكافي. أتابع التسلسل على القائمة وأعطي الكلمة لممثلة النرويج، السيدة سكوربين.

السيدة سكوربين (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*) السيد الرئيس، دعني أولاً أثني عليك، وكذا على رؤساء هذه السنة الآخرين، على جهودكم المبذولة لاعتماد برنامج العمل ولتقديم تقرير متوازن، ووقائعي وموضوعي. كان بودنا، كحل مثالي، أن نرى تقريرا أكثر تعمّقا و استشرافاً، لكن يمكننا أن نتعايش معه كما هو. والأهم عندنا هو أن ذلك التقرير يمكنه أن يسير بنا على طريق مثمر للسنة القادمة، وأنه يعكس دعما واسعا للوثيقة CD/1840 وأن كل الدول الأعضاء مستعدة للبناء على الوثيقة CD/1840 لعام ٢٠٠٩.

ونحن، شأننا شأن معظم الآخرين، نعتبر الوثيقة CD/1840 أفضل توقع للخروج من الطريق المسدود في مؤتمر نزع السلاح الذي دام أزيد من عقد من الزمن. ونعتبر أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي الموضوع المهيأ أكثر من غيره للتفاوض عليه. هذا ما اعتقدناه عندما أفلح مؤتمر نزع السلاح، في عام ١٩٩٥، في اعتماد ولاية للتفاوض على معاهدة للمواد الانشطارية، ونعتقد أنه أنضج موضوع للتفاوض عليه اليوم. الحل المثالي لنا أن نتفاوض على ولاية تتضمن كلا من التحقق والمخزونات، إلا أننا نقنع في الوقت الحاضر بالممكن – ألا وهو اتخاذ قرار بالشروع في التفاوض. سيكون ذلك منطلقا للباقي.

وإننا، وإن خاب ظننا لأن عاما آخر قد ولّى من دون برنامج للعمل، نرى من المشجع أن من ليسوا الآن في وضع لتأييد الوثيقة CD/1840 يعدّونها مخططا مفيدا لمواصلة مداولاتنا للعام المقبل. غير أنه يجب ألا يكون هذا معاودةً للمناقشات التي دارت في الماضي. لا بد لنا من أن نضع الخطابة والتعطيل جانباً ونكشف القناع عن المسائل. ما برحت النرويج منذ زمان طويل تدعو إلى ما يشبه الثورة الثقافية في مؤتمر نزع السلاح. إننا نعتقد أنه قد آن الأوان لإجراء حوار مفتوح وصريح حول أساليب العمل والنظام الأساسي ومبدأ التوافق وترتيبات الجلوس، في هذا الخصوص، وسير أعمال المجموعات الإقليمية، وهذا ليس أقل شأناً.

وما فتئت مسألة كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح من الورطة تبحث في العديد من الندوات على مرّ السنين. ويبدأ تقرير صدر عن أحد المؤتمرات يحمل هذا العنوان بالضبط، نظمه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح قبل ثماني سنوات، كالآتي، وأنا

متيقنة أن بعضكم قد حضروا ذلك المؤتمر ويمكنهم أن يتذكّروا جيدا. وربما لم يسمع به غيرهم، ولذا أنتهز هذه الفرصة لإثارة بضعة نقاط من المؤتمر، لأن ذلك، في اعتقادي، جد مناسب لتحاورنا اليوم.

يستهلّ التقرير، كما قلت، بالآتي: "يوصف مؤتمر نزع السلاح بأنه المحفل الوحيد للتفاوض على المعاهدات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. إلا أن ذلك المؤتمر قد تعذر عليه، طيلة أربع سنوات، الاتفاق على برنامج للعمل، وما افلح في التفاوض لمدة تزيد على أسابيع معدودة على حظر إنتاج المواد الانشطارية التي كلِّف بتناول موضوعها في عام ١٩٩٥". ثم إن التقرير تطرق إلى الكيفية التي ينظر بها من الخارج إلى الجمود في مؤتمر نزع السلاح. وجاء في التقرير، وهذا محبطٌ بالأحرى: "على العموم، إن العمل الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح لا تدركه سوى قلة من المسؤولين الحكوميين وصفوة من المنظمات غير الحكومية. ولا يعلم عن الطريق المسدود الكثيرون خارج أوساط مؤتمر نزع السلاح؛ وبعض من يعلمون لا يأبهون، ذلك أن عمل المؤتمر المذكور يُتصوّر أنه لا علاقة له بالشواغل الأمنية الفردية والإقليمية. ولا غرو، فإن مؤتمر نزع السلاح محفل متعدد الأطراف المقصود به التفاوض على المعاهدات العالمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولا يتعامل هذا المؤتمر مع المشاكل التي لها تأثير إقليمي فقط، رغم أن المسائل الإقليمية، في فترة ما بعد الحرب الباردة، بارزة وحساسة بوجه خاص. هذا ما يراه الغرباء في كثير من الأحيان بأنه قصور كبير عند مؤتمر نزع السلاح". وفي الواقع، وحسب ما يستدلّ به من الأسبوعين الماضيين، لا يمكن أن يقال إن هذا الاقتباس يحيد كلّيا عن جادة الصواب، لكنني أعتقد هذا يستحق، على المدى البعيد، أن يُنظر فيها بكيفية أكثر منهجية.

وبخصوص الأسباب الكامنة وراء الطريق المسدود، تظل الأسئلة كما هي. هل هذا راجعٌ إلى نقص هيكلي في مؤتمر نزع السلاح أم هو انعكاس للحالة الأمنية الدولية السائدة أم لانعدام الأمن؟

العديد من المشاركين في الحلقة الدراسية في عام ٢٠٠٠ تساءلوا عما إذا كان النظام الأساسي الذي يحكم مؤتمر نزع السلاح مبتذلا وغير ملائم، خاصة فيما يتعلق بقاعدة توافق الآراء وهيكل المجموعات. من جديد، إن شواغلنا الأمنية الوطنية ما زالت تقدّر من حيث كونها لعبة تكون خسارة الواحد فيها ربحا للآخر أو من حيث انعدام الأمن وإن الارتياب عميق وسوء الظن شديد إلى حد أن المهارات الدبلوماسية لا قِبَل لها بإيجاد أرضية مشتركة تمكّن من التحرك إلى الأمام. أو إن الكثيرين من زعمائنا ما زال يتعيّن عليهم أن يتعلّموا أن طلب الأمن المطلق مآله في النهاية أن يكون الجميع أقلّ أمناً.

يلزمنا أن نعرف إن كانت هناك خطوط حمراء، وإن كانت تلك الخطوط مطلقة، أو إذا كان المجال فسيحا للمناورة الدبلوماسية. إن كانت الخطوط الحمراء قُدَّت من صخر، فعندها يظهر أن مؤتمر نزع السلاح قد انتهى أمره. على كل حال، نحن في حاجة إلى حوار

مفتوح نجريه حول ما إذا كان يصلح لنا نظام يسمح فيه لدولة أو دولتين بإيقاف تقدمنا جميعاً.

عثرت على بعض التوصيات الأخرى صادرة عن ندوة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المعقود في عام ٢٠٠٠، فيما يخص إجراءات العمل، تستحق ترديدها، ألا و هي أن القواعد التي تحكم مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن تكون أكثر مرونةً، لا سيما ما يتناول منها وضع برنامج للعمل. وإن قاعدة توافق الآراء غالباً ما تستعمل للتعبير عن الخلاف أو الاعتراض. يتوجّب إصلاحها أو على الأقل عدم استعمالها للمسائل الإجرائية. وهيكل المجموعات ليس آلية مؤدية إلى التقدم أو العمل الناجع داخل مؤتمر نزع السلاح. لذا، وجب استبدالها بآلية مبنية على المسائل أو بنظام "الدول المتشابهة التفكير". تلكم توصيات للمناقشة. وعلاوة على ذلك، يلزم أن يوسع دور المجتمع المدني في نطاق أعمال مؤتمر نزع السلاح، مثلما حصل في دوائر أخرى صانعة للسياسة العامة. وفعلاً، بتوسيع نطاق دور المجتمع المدني داخل مؤتمر نزع السلاح، نستطيع تأكيد أهمية وملاءمة عمله والتصدي لتضاؤل الأهمية في أعين كثير من الحكومات منذ أن انتهت الحرب الباردة. وتوصى الندوة أيضا، من حيث الجوهر، بصياغة ولاية جديدة لمؤتمر نزع السلاح.

ثُم إن تقرير المؤتمر يتناول المسائل الجوهرية، المشاكل التي نعرفها حق المعرفة، وهي: مسألة المعاملة المتساوية لكل المواضيع الرئيسية؛ والروابط؛ وتبيّن ما هو، في المقام الأول، نزع السلاح وما هو عدم الانتشار.

وله توصية، فكرت في التحدث عنها، لأنها مناسبة جدا لما نحن في الآن. لقد خلص إلى أن الكل في ذلك المؤتمر عام ٢٠٠٠ اتفق على أن من المهم بدء التفاوض على حظر إنتاج المواد الانشطارية. جاء في التوصية: "يمكن أن تحل أعوص المسائل بالتفاوض عوضا عن التذرّع بها لعدم التفاوض على الإطلاق".

من رأينا أن هذا بعينه ما تحاول الوثيقة CD/1840 فعله. لذا، نعتقد أن الوثيقة CD/1840 هي خير حل وسط إلى حد الساعة. وكلما تحاشى مؤتمر نزع السلاح التفاوض على معاهدة لإنتاج المواد الانشطارية، كلما زادت حظوظ النقاش خارجه بيد أن مسألة مسرح مكان الحدث أو المنتدى أقل أهمية عندنا.

الرئيس *(تكلم بالإسبانية)* أشكر ممثلة النرويج، السيدة سكوربين. بالتسلسل على القائمة التي استلمتها من الأمانة، يأتي دور ممثل إكوادور، السفير مونتالفو. تفضل، سيدي، لك الكلمة.

السيد مونتالفو (إكوادور) *(تكلم بالإسبانية)* شكرا جزيلا. وددت فقط أن أردد تعليقات ممثلة النرويج الموقرة التي امتدحت عرضك لمشروع تقرير المؤتمر وأشدد على

المجهودات التي بذلتها، أنت كرئيس، للتوفيق في النص بين حالة المفاوضات والمساهمات المقدمة في المناقشات الذي دار في جلساتنا.

ولا غرو أننا نشاطر ممثلة النرويج ما يساورها من قلق لأن المؤتمر لا جدول أعمال له إلى حد الآن وأنه في طريق مسدود، كما قالت. غير أننا نرى أن المشروع الذي قدمته إلينا، وهذا أمر طبيعي، قد أُعد وفقا للنظام الداخلي للمؤتمر وهو موضوعي إلى حد كاف لتجسيد المفاوضات وأعمال المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قدم، كما ينبغي، قبل أسبوعين من إقراره. والفضل في ذلك يعود إلى عمل الرئاسة.

ومما لا شك فيه أنه وثيقة مفيدة ذات توجّه صحيح وهي أهلٌ لتناولها بشكل بناء بإسهام من جميع الأطراف. وهو، شأنه في ذلك شأن أي اقتراح، نص للمناقشة والتحليل والتحسين، كما أظهرت تعليقات ممثلة النرويج قبل حين. وفي هذا الصدد، يشاطر وفدي الروح الإيجابية التي ينبغي أن تسود بغية تحسين التقرير السنوي للمؤتمر وأحث كافة الوفود على تلقّيه بنفس الروح. ونعتقد أن فنزويلا، بوصفها رئيسةً للمؤتمر، عملت على إرضاء رغبات الجميع واتبعت النظام الأساسي وأوجدت التوازن المناسب لتحقيق التوافق الضروري للآراء الذي نبتغيه جميعاً. علينا إذن نحن كلنا أن نثري التقرير ونحسنه عند الاقتضاء باقتراحات واقعية ومسؤولة وإيجابية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*) شكرا. الكلمة لممثلة المكسيك.

السيدة غوميس – غيسا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*) شكرا جزيلا، سيادة الرئيس. إن وفدي يسره على الأخص لترؤس فنزويلا أعمال مؤتمر نزع السلاح. واسمح لي، يا سيادة السفير خرمان موندارائين هيرناديس، أن أهنئك على الروح الإيجابية جدا التي قدت بها هذا المنتدى وأن أقول لك إنك تستطيع أن تعوّل على الدعم الكامل من وفد المكسيك في عملك الصعب. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر أسلافك، سفراء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتونس وتركيا وأوكرانيا، الذين أبدوا، طوال عام ٢٠٠٨ الالتزام والجهد الذي لا يكل للخروج من الطريق المسدود الذي يجد نفسه فيه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد الذي أنشأه المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح.

السيد الرئيس، إن وفدي يعترف بما قمت به من عمل وما أجريته من مشاورات مع أعضاء هذه الهيئة قصد عرض مشروع تقرير سنوي علينا لكي يقدمه المؤتمر إلى الجمعية العامة، يعكس محتواه على نحو وقائعي ما جرى في سنة ٢٠٠٨. ونعتبر أن مشروع التقرير الذي قدمته إلينا موضوعي ومتوازن ويعكس عموماً وحقيقةً وقائع هذه السنة. وفي هذا المضمار، إن وفد المكسيك، وإن كان بإمكانه تقديم بعض الاقتراحات الطفيفة للتعديل، سوف يكون مستعدا لدعم مشروع التقرير بصيغته المقدمة إلينا.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشيد بالعمل الرائع الذي أنجزه المنسقون، الذين وجهوا المناقشات الموضوعية، على مدار السنة، حول النقاط السبع الموضوعة على جدول الأعمال. وعلاوة على ذلك، أسهمت المناقشات في تحاور الوفود تحاوراً أكثر صراحة وانفتاحاً. وقد أتاح لنا تبادل الآراء في هذا السياق فيما بين الوفود فرصة، على الأقل، لمناقشة المسائل الموضوعية والتمعّن فيها وفي المواضيع ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمجتمع الدولي والتي يتوجب علينا أن نتصرف شأنها بهمّةٍ لما تنطوي عليه من خطر على وجود البشرية في حد ذاتها.

ولا مندوحة لنا، بالتالي، من أن نستعين بكل الوسائل الممكنة لكي نتوصل، في أقرب الآجال، وعما قريب، إلى اتفاق على برنامج العمل، كما قالت الوفود التي سبق أن تكلمت، اتفاق يتسنّى لنا معه أن نأخذ على عاتقنا كامل مسؤولياتنا كأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على أساس نفس الغَيرة التي سادت أثناء مناقشاتنا ودون النيل من المصالح الوطنية التي يتحمل كل واحد منا المسؤولية عن الترويج لها. لنتقدّم صوب التوافق الذي يخرجنا من الورطة ويمكّننا من إعادة المصداقية إلى هذا المنتدى بأفعال ملموسة تعزز السلام والأمن الدوليين.

السيد الرئيس، اسمح لي، في الختام، أن أكرر رغبة المكسيك واستعداده لمواصلة العمل في سبيل بلوغ الغاية المنشودة و، بالطبع، للتعاون معك ومع وفدك وسائر أعضاء المؤتمر ابتغاء وضع الصيغة النهائية لمشروع التقرير المعروض علينا.

الرئيس *(تكلم بالإسبانية)* أشكر السفيرة مابيل غوميس على مساهماتها وأشكرها، باسم السداسية الرئاسية والمنسقين، على كلماتها الرقيقة بشأن عملنا. أتابع تسلسل القائمة وأعطي الكلمة لسفير جمهورية إيران الإسلامية السيد باعيدي نجاد.

السيد نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) *(تكلم بالإنكليزية)* السيد الرئيس، يسرني أن أتكلم اليوم بصفتي السفير المعيّن حديثاً ونائب الممثل الدائم لبلادي لدى مكتب الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في جنيف. إنني على وعي بأن شطرا هاما من أنشطتي سيكرس للمفاوضات والمناقشات التي تجرى في هذا المؤتمر. وأنا أتطلع، بالتالي، إلى تبادل فعّال للآراء وتعاون وثيق مع جميع زملائي الموقرين في هذا المؤتمر.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها تحت رئاستك، اسمح لي أن أهنئك على تولّي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنني على ثقة بأن المؤتمر سيحقق، بإرشادك وتحت رئاستك، نتائج مثمرة. وكن على يقين من الدعم الكامل لك من وفدي وتعاونه الكامل معك في مزاولة مهامك. وإن الفترة التي تقلدت فيها المسؤولية عن قيادة هذه الهيئة الجليلة في منتهى الأهمية، لأننا علينا أن نعمل سوياً لاعتماد تقرير عام ٢٠٠٨ لمؤتمر نزع السلاح. ونود أن نشكرك أنت وأمانة المؤتمر على إعداد مشروع التقرير عن أنشطة المؤتمر وتوزيعه على الدول الأعضاء.

ونحن مستمرون في دراسة هذا التقرير بعناية ونرغب في الاشتغال على نحو بناء مع جميع زملائنا لوضع الصيغة النهائية له واعتماده بطريقة ترضى عنها كل الوفود.

مع الأسف، هذا التقرير مقدم إلى المؤتمر في بيئة فشل فيها مؤتمر نزع السلاح، باعتباره الآلية الوحيدة المتفاوضة على نزع السلاح، في إحراز تقدم جوهري في التفاوض على بنود جدول الأعمال. وهذا الوضع ناجم، بالطبع، عن بعض التغيرات الشديدة الحاصلة في أولويات الأمن الدولي لبعض الدول الأعضاء في هذا المؤتمر والتي لا تستطيع إذن الموافقة على الكيفيات المرسومة زمناً طويلاً في هذا المؤتمر نفسه، ونشاطر زملاءنا الأفكار التي عبّروا عنها بشأن الوضع القائم في هذا المؤتمر.

وأعود إلى مسألة تقرير المؤتمر، فأقول: أود أن أذكّر، في هذه المرحلة، ببعض المبادئ العامة التي ينبغي، في نظرنا، أن نهتدي بها في مناقشاتنا حول التقرير. كما جاء في النظام الأساسي، ينبغي أن يكون التقرير وقائعي ويجسد مفاوضات وأعمال مؤتمر نزع السلاح. ينبغي، بالتالي، ألا يكون التقرير قابلاً للتفسير، ومن هنا يلزم أن يتجنب الأحكام القيَميّة، إلا إذا اتفق عليها الجميع. وفضلا عن ذلك، نؤمن بأن التقرير ينبغي أن يكون بسيطا وسهل القراءة لا تكرار فيه. وينبغي أن تراعى من أول العملية حتى آخرها قاعدة الشفافية والعلانية. ونظرا لاتساع أنشطة المؤتمر هذا العام، فإن التقرير يلزم أن شاملاً في تجسيده لوجهات النظر المعبّر عنها أثناء مساعينا الجماعية هذه السنة. وفي هذا السياق، يلزم أن تنعكس في التقرير، على النحو الواجب، الحقيقة التي يرثى لها المتمثلة في أنه لم يُتَفاوض هذا العام في المؤتمر و لم يُتَوافق على برنامج العمل.

إننا نقدر جهودك المبذولة لجعل مشروع القرار أقل إثارة للجدل وأقرب إلى مواقف الدول الأعضاء المتفق عليها. لكننا نرى أن بعض فقرات مشروع التقرير تحتاج إلى بعض التضبيط، وكذا إلى بعض التعديل، لكي تعكس بالكامل وجهات النظر المعرب عنها والمواقف المتخذة بشأن مختلف المسائل الموجودة على جدول أعمال المؤتمر.

لدينا المزيد من التعليقات على مشروع التقرير. ستقدم إليك وإلى جميع الوفود أثناء المشاورات غير الرسمية.

إننا متيقنون تماما من حكمتك ومهاراتك في توجيه مناقشاتنا ونحن مستعدون للدخول في مفاوضات جادّة من أجل اعتماد تقرير يحظى بتوافق المؤتمر.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*) أود أن اشكر سفير جمهورية إيران الإسلامية السيد نجاد على مساهماته وتعليقاته وعلى رغبته في التعاون. وأود أن أنتهز هذه الفرصة للترحيب به، بما أني لم أكن أعلم أنه يشارك للمرة الأولى في مؤتمر نزع السلاح وأتمنى له كل التوفيق بين ظهرانينا. أتابع تسلسل القائمة وأعطي الكلمة لسفير الجزائر السيد الجزائري.

السيد الجزائري (الجزائر) *(تكلم بالإنكليزية)* السيد الرئيس، أرجو أن تتقبل، بادئ ذي بدء، تهاني وفدي الصادقة لتقلدك هذه المسؤولية الكبيرة. وبما أنني أتناول الكلمة لأول مرة، سيكون تقصيراً مني إن أنا لم أقل كم أقدر الطريقة التي تقود بها دفّة الرئاسة. وأود أن أشيد بأسلافك المرموقين في السداسية الرئاسية وأود، في هذا الصدد، أن أنوّه على الخصوص بأخينا، سمير العبيدي، الذي ترأس هذا المؤتمر ببراعة وفعالية، بكثير من القدرة على الإقناع والجُهد، كعضو من منطقة المغرب العربي، ومن منطقة دون إقليمية في أفريقيا، وكأفريقي. ودعوني أقول إننا جميعاً نحن أهل المنطقة شعرنا بكل فخر واعتزاز أن يتبوأ سدّة الرئاسة وأعتقد أن بإمكاني أن أتتكلم باسم كافة البلدان الأفريقية الحاضرة هنا فأقول إننا قدّرناه كثيراً ونرى ترقيته ليتولى مهام وزير في حكومة بلاده اعترافاً له بكفاءاته الفذّة وأيضا بمناقبه الإنسانية.

لقد أحطنا علما، بكثير من الاهتمام، بمشروع تقريرك في هذا الحقل الملغوم الذي هو مؤتمر نزع السلاح، ونود أن نهنئك على أنك استطعت أن تسلك بمثل هذه الكيفية الموضوعية. ما زال علينا أن نشاور أعضاء المجموعات التي ننتمي إليها، مجموعة الـ ٢١ وغيرها، ونحن متأكدون من أننا سنخلص إلى استنتاج مشترك مهما كانت التحسينات التي ستدخل. فالجوهر – الذي هو أساس لهذه المناقشة – قد قدمته بفضل جهودك النافعة. وهذا يعني أن وضع التقرير لن يكون في حد ذاته موضع جدال مثلما حدث لنا ونحن نحاول أن نتوافق على جوهر المسائل التي واجهناها في غضون هذا العام. غير أنني أرى أن المساعي والتعليقات كالتي صدرت عن زملائنا اليوم، ولاسيما عن ممثلة النرويج الموقرة، هي مصدر إلهام لنا وأرى أنه يلزمنا أن نتطلع إلى المستقبل لمواصلة مناقشاتنا بروح من التناغم. وقد سمعت كلاماً هذا الصباح كان نشازاً شيئا ما وأتمنى أننا سنستمر في العمل بروح من الوئام والود من أجل تحقيق التوافق خلال العام المقبل.

الرئيس *(تكلم بالإسبانية)* أشكر سفير الجزائر الجزائري على تقديره الكريم لأعمالنا وعلى أفكاره البالغة الأهمية. الكلمة لممثل الأمين العام، السيد أوردجونيكيدزه.

السيد أوردجونيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) *(تكلم بالإنكليزية)* كما تذكر بعض الوفود على الأرجح، لقد دأب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على تذكير جميع الوفود التي تثير مسائل خارجة عن جدول الأعمال بأن مؤتمر نزع السلاح ليس أداة للدعاية السياسية. وأود أن أعيد إلى أذهانها أن هذا ليس بمجلس الأمن أو مجلس حقوق الإنسان، أو حتى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وما هو بمكان للمناقشة السياسية الاختيارية للمسائل أيّاً كانت، لأن نقاط جدول الأعمال المعروضة على مؤتمر نزع السلاح، حسب التقرير، وعلينا أن نعتمد ذلك التقرير، هي وقف سباق التسلح النووي، ونزع السلاح النووي؛ ومنع نشوب حرب نووية، بما في ذلك كل الأمور ذات الصلة؛ ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ والترتيبات الدولية الفعالة لتوفير الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛ والأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والنظم الجديدة من

تلك الأسلحة والأسلحة الإشعاعية؛ وبرنامج شامل لنزع السلاح؛ وشفافية التسلح؛ والنظر في التقرير السنوي وفي أية تقرير آخر واعتماده، حسب الاقتضاء، ورفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. هذا ما يتوجب علينا أن نتناوله.

إنني، والحالة هذه، أناشد الوفود أن تركز على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، بدلا من أن تطرح هنا مشاكل تخرج عن نطاق مؤتمر نزع السلاح. ولربما تذكرون أنه كلما حاولنا إثارة مشاكل ثنائية أو متعددة الأطراف ليست على جدول مؤتمر نزع السلاح، كانت لها في واقع الأمر آثار سلبية على المشاكل قيد النظر. في منتديات أخرى، مثل مجلس الأمن، أو في مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف بين بلدين أو أكثر، يتعين علينا ألا نخلق جوا من تبادل الخبطات السياسية. هذا مؤتمر نزع السلاح وحبّذا لو تركزون على بنود جدول الأعمال التي تلوها قبل برهة. لدينا كثير من العمل. لا حاجة لنا إلى أن نتسلّى. من يريدون أن يتسلّوا بإمكانهم أن يتصفّحوا المحفوظات – عندنا وفرةٌ من المحفوظات في الأمم المتحدة ومن الوثائق في مكتبة الأمم المتحدة – ويمكنهم استعمال منتديات أخرى ملائمة.

لذا، أناشد الوفود أن تركز على المشاكل المستعصية عوضا عن إثارة مشاكل خارجة عن جدول الأعمال. إنني أرحب بروح البيانات التي أدلت بها النرويج والمكسيك والجزائر وغيرها. طبعا، على الدبلوماسيين في أي منتدى، وخاصة في مؤتمر نزع السلاح، أن يكونوا على بيّنة من المشاكل السياسية الموجودة في العالم، غير أن هناك لذلك شتى مصادر المعلومات. ثمة أماكن أخرى مختلفة يمكن استعمالها وينبغي علينا أن نستغل الوقت الثمين هنا لاعتماد التقرير مركّزين على جدول الأعمال. وأود أن أنبّه مرة أخرى إلى أن المسافة التي خطوناها ليست بعيدة والتقدم الذي نحرزه ليس بالقدر الذي نريده. ولهذا، نستطيع، على الأقل، أن نعتمد تقريرا ونرفعه إلى الجمعية العامة ونفكر في الجمعية العامة، في ما ينبغي للجمعية العامة أن تفعله لتعيننا إن نحن لم نقدر على إعانة أنفسنا.

أود أن أناشدكم ألا تفسدوا، على الأقل، الجو السياسي الجيّد وألا تعرقلوا اعتماد التقرير.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*) شكرا جزيلاً لك، يا سيد أوردجونيكيدزه، على كلماتك. ونظرا للوقت، وبما أنه ليس هناك أي طلب آخر لتناول الكلمة، نحن الآن على أهبة اختتام جلستنا الرسمية اليوم. ما زالت عندنا استراحة لمدة ١٠ دقائق وسنشرع، كما وُضِّح في الأسبوع الماضي، في عقد الجلسة العامة غير الرسمية، المفتوحة للدول الأعضاء والمراقبين فقط، وفيها سيُبحث مشروع التقرير الفقرة تلو الأخرى. أرجو منكم أن تتفضلوا بالعودة إلى هذه القاعة في ظرف ١٠ دقائق. وشكراً.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠